المستعمرة الكبرى
وأزمتها الحالية

متى قلنا المستعمرة الكبرى عرف الناس اننا نريد الجزائر ، فهي كبرى بما تدره على مستغليها من خيرات وارزاق ، وكبرى بترابها المتسع المترامي الجهات من ساحل البحر الى حدود السودان ، ولكن هذه الجزائر الكبرى لا أصغر منها ولا أحقر في نظامها الشاذ الملفق من رقع مختلفة الألوان :

وقد يكون هذا النظام الغريب المصبوغ بشتى الجنسيات هو السبب في أزمة الجزائر الحالية ، وهي أزمة لها قيمتها ، ولا ينكر هذه القيمة الا من حبب اليه انكارها لهوى في النفس ، أو غاية من الغايات الخافية .

فإذا انت نظرت الى الجزائر من الوجهة الدينية البحتة علمت أنهم سلخوا عنها احكامها الشرعية الاسلامية الا ما كان خاصاً بما يسمونه « الاحوال الشخصية » وهي عبارة عن الزواج والطلاق والارث ، فالمحاكم الشرعية لا يشمل نظرها البيوع والديون والجنايات سواء كانت المصالح المتنازع فيها بين المسلمين أنفسهم أو بينهم وبين الاروبويين ، والقاضي المسلم في الجزائر شبه موظف يتقاضى جراية ضئيلة طفيفة تضاف الى بعض أجور يستخلصها على النوازل وهو بهذه الصفة تابع للقاضي الفرنساوي يخضع لمراقبته ولا يخابر المراجع العليا الا بواسطته.

والغرابة في هذه المحاكم الشرعية المقصور نظرها على الاحوال الشخصية كما قلنا ان ليس مجالس استئناف اسلامية وانما تعقب احكامها عند الحاجة لدى القضاة الفرنساويين خاصة ، ولا ندري ما الذي حمل أولياء الامر على حذف تلك المجالس ومحوها محواً باتاً بدل إقرارها وتناولها بالاصلاح مثلما جرى في بلاد الحماية والانتداب وانما الذي نعلمه هو أن استئناف الاحكام الاسلامية لدى محاكم فرنساوية خالصة مما يخالف الشرع والعادة والمنطق ولا يتفق مع روح التشريع في شيء ، لأن من قواعد التشريع مراعاة عقلية الناس وتقاليدهم ومعتقداتهم ، وإذا لم يكن اعتبار أمر من هذه الامور فعلى م تورّع من خلقوا هذا النظام عن إتلاف هذا الشبح المتلاشي وتركوه بين الحياة والممات ، لا هو حيٌّ فيرتجى نفعه ، ولا هو ميت فيريح ويستريح .

أما نظام البلاد من حيث المعاملات والجنايات فلا نحتاج الى كثير بيان ، فالقوانين الفرنساوية وحدها هي المعمول بها والمسلم الجزائري لا يحتكم الى قاضيه المسلم ولا يجد الى محكمته الاسلامية سبيلا .

وأما من الناحية السياسية فللأهالي الجزائريين بعض حق في انتخاب اعضاء المجالس البلدية ومجالس المقاطعات والنيابة المالية ، والنواب الوطنيون في مختلف هذه المجالس لا يتعدى عددهم ربع مجموع الاعضاء مما يجعل نفوذهم عديماً عقيماً لا يؤثر في نتيجة التصويت على فرض انهم يهتدون الى توحيد الكلمة واجماع القول في مطالبة باصلاح أو استجلاب منفعة لمنتخبيهم ، ولكننا رأيناهم — ويا ضيعة الامل ! — يتخاذلون بصورة تزيدهم ضعفاً على ضعف حتى ان حاكم المستعمرة الحالي صرّح أخيراً في اجتماع عام (بأن له في أغلبية النواب الاهالي أصدق الجواسيس المبلغين) وهي صراحة وإن كانت جارحة إلا أن أحرار

الامة شكروها لصاحبها لأنها أزاحت الستار عن مكانة اولئك النواب بالنسبة للحاكم والمحكوم .

من هذه النبذة ترى أن الجزائر فرنساوية من الجهة السياسية والاقتصادية ، غير أن (فرنساويتها) ناقصة باعتبار أن الاهلي ليس له من الحقوق مثل ما عليه من الواجبات ، فهذه الواجبات التي يؤديها المسلم الجزائري كاملة ولا يغتفر له فيها تهاون أو تقاعس ، لا تخوّله حق المشاركة في ادارة شئون البلد ولا تؤهله لأن يشغل من الوظائف العمومية الا ما كانت ثانوية خالية من السلطة الفعلية أو ما كانت تابعة للرقابة الفرنساوية مباشرة مجرّدة عن التصرف والمسؤلية معاً .

والجزائر اسلامية باعتبار أن الوطنيين فيها يدينون بالاسلام ويتحاكمون في انكحتهم ومواريثهم الى قضاة مسلمين ، وهم أي الوطنيون - إلا ما قلّ وندر - متشبثون بمبادئ الدين ، حرصون على ما بقي منه في أيديهم حرصاً أكسبهم عطف إخوانهم في أفريقيا الشمالية والشرق وقد قامت منهم جمعية علمية راقية تنافح عن هذا الدين وتبثّ تعاليمه وتصحح نواميسه وهي سائرة في طريقها سيراً محسوساً رغم ما تلاقيه من عرقلة ومقاومة ، وفي ظننا انها تستمد من إيمانها الراسخ المكين ما يقوّي عزمها ويزيدها ثباتاً في الكفاح وتصلباً في الحق حتى تؤدي أمانتها الطاهرة أتمّ اداء واكمله .

وإذا كان الجزائري من العقيدة الدينية كما رأيت فما احراه بان يذوب حسرة كلما قارن بينه وبين جيرانه ، وما أحقه بالانين والشكوى كلما وقف على ذاتيته وهي داخلة في اسحاق ، وهنا ناحية من نواحي المشكل : فرنساوية تعطى بيد وتمنع او تستردّ باخرى ، واسلامية تنشد نظاماً قارّاً يناسب ماضيها ويحسن حاضرها ويضمن مستقبل ملتها . فاذا ما علت ضجة على الضفة قابلتها اخرى من تلك الضفة يثيرها نصف المليون من الاروباويين الذين يأبون الا إبقاء دار لقمان على حالها أو إصلاح بعض اقسامها لإيواء نسلهم المنتظر وبين ذي وتلك اولياء الأمر يرقبون عاجزين او غافلين او متغافلين ، والايام تمرّ ، والألم يتمكن من القلوب ، وشقة الخلف تزداد اتساعاً .

وقد اهتمت حكومة باريز منذ اشهر بهذه الحالة المضطربة واخذت تدرس مشروعين بخصوصها اولهما المسيو فيوليت والي عموم الجزائر سابقاً والعضو بمجلس الشيوخ ، والثاني للمسيو كيرنوت العضو بمجلس النواب ، ولكن الوزراء الذين تعاقبوا في الحكم منذ ظهور المشروعين لم يقولوا كلمتهم فيهما ولم يبد من سلوكهم ما يحمل على الجزم بأنهم يميلون لذا أو ذاك .

اما المسلمون فأكثريتهم الساحقة تستحب مشروع المسيو فيوليت لأنه يرمي الى تسوية طائفة صالحة من الاهالي بجيرانهم الفرنساويين مع احترام الاحكام الاسلامية في الاحوال الشخصية وابقائها نافذة السلطان ولم يقم فيما نعلم من المفكرين والعلماء المصلحين (ولا عبرة عندنا بالدجاجلة الخائنين) من يعارض في تحقيق هذا المشروع لا سيما وقد اشتهر واضعه بنيته الصادقة واستقامته ونضاله عن القضية الجزائرية حتى اصبح محاميها المتطوّع وبطلها المبرز .

وليس معنى هذا ان الامة الجزائرية تحصر امانيها في مشروع المسيو فيوليت بل انما رضيت به كعلاج موقت ، او قل كخطوة كبرى في سبيل ما ترومه من الاصلاحات والحقوق التي من جملتها مسألة التعليم الاسلامي العربي

وحرية الصحافة العربية التي لا ترسف في مثل نكولها صحافة على وجه الارض حتى انه بات من العسير على اي جريدة لا تتاجر في ضمير ولا تتساهل في مبدإٍ ان تعيش اكثر من شهر او شهرين ، وقد اهمل المسيو فيوليت هذه المسألة الخطيرة ولم يتعرّض لها بتاتاً مع انه يعلم اكثر من سواه مقدار اهميتها وشدّة حاجة الوطنيين الى حلها حلا مرضياً يمكن الرأي العام الوطني من ان يظهر جلياً لا غبار عليه في حدود العدالة والقانون .

اما مشروع المسيو كيرنوت فعندنا انه اسم بلا مسمى لا ينيل الجزائريين شيئاً يذكر ولا يعود عليهم بأثر يحسن حالتهم ، وهناك من يذهبون الى انه مجرّد مناورة يراد بها اخفاق مساعي المسيو فيوليت وتخليد مشروعه في طيات الملفات الوزارية ، وقد نشايع هؤلاء في رايهم متى فكرنا في الظروف التي ولد فيها برنامج المسيو كيرنوت وفي الابهام الذي يتخلل فصوله وابوابه الطويلة التي تنوّعت عباراتها واجتمعت في معنى واحد لا شيء من شيء طويل .

هذا مخدّر ، وحياة ابيك ، ولكن هناك اعصاباً تانف التخدير (وكفاها منهم ما لقيت . . .)

فؤاد

نعم ! نتمنى أن تتبدل الاحوال في القطر الشقيق حتى لا يبقى للكاتب البارع سبيل الى تسميته بـ (المستعمرة) ولعله لا يتأتى ذلك الا اذا حذفت الولاية العامة وصارت شئون الجزائر بيد الحكومة المركزية كسائر المقاطعات الفرنسوية الاخرى ، ولكن لا شيء نراه من الممكن ما دام اخواننا في تلك البلاد العزيزة على ما هم عليه الآن من الشقاق والافتراق .

نادر شاه

ملك الافغان

نشرت جريدة « بتي باريزيان » بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٣٣ مقالا للكاتبة مدام أندري فيوليس الصحافية الاستطلاعية الشهيرة تحت هذا العنوان أحببنا أن نتحف به قراء (مجلة المغرب) وهو من ترجمة الكاتب القدير صاحب الامضاء وها هو المقال بنصه :

لقد اغتالوا نادر شاه ! خبر أغتياله لا يكاد يصدق ، وان كانت الاغتيالات السياسية من عوائد وتقاليد الافغان ، تلك البلاد الزاهرة ذات المآسي التي لا قيمة للحياة الانسانية فيها ، ومقتل الامير حبيب الله والد السلطان أمان الله لا زال عالقاً بالاذهان ، قتله أحد الضباط بطلقة مسدس على فراش نومه أثر دسائس سرّية لا زالت في طيّ الخفاء ، وربما لم يكن الضابط الا آلة في يد احد أقاربه ، وأمان الله نفسه لم ينج من الموت قسراً الا بركوبه متن الفرار والتجائه الى المنفى لأنه استعجل اقتحام شعب متؤخر متعصب ميدان الرقي ، ولا زالت جولته المظفرة بالاصقاع الاوربية عالقة بذاكرة كل احد ، أما نادر شاه ذلك الرجل الدمث الاخلاق ، الورع ، حبيب العدالة ، العطوف على الانسانية ، الذي لم يكن يتهور في ادخال الاصلاحات التي لا مندوحة عنها لبلاده رغماً عن شغفه بالحضارة الغربية كلّ الشغف ، يغتالونه ! يغتالون رجلا هذا شأنه ذاك ما نقضي معه بالعجب ، وتثور من أجله فينا العواطف !

ولم تمر على شرفي بمعرفتي اياه الا اربعة اعوام وبضعة اشهر ، حللت اذ ذاك بكابول عاصمة الافغان حيث وصلتها بالمنطاد قبل يوم استقباله لي ببعض ايام ، دخلتها تحت الطلقات النارية بين شعب ابيض الثياب هائج مائج وكان الدخان لا زال يعلو اطلال القلعة الضخمة الكائنة في قلب المدينة المسماة « الارغ » اذ نسفها الثوار نسفاً كما أنهم نهبوا القصور الملوكية والدور الخاصة والمفوضيات وعلى الاخص مفوضية فرنسا .

وقد التجأ باتشا ساقو ، ابن السقاء ، ذلك الباغي العنيف الى الفرار للجبال مع رفقائه بعد ما تربع مدة عشرة أشهر فوق عرش